دور القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة

The private sector role in solving the unemployment problem in Gaza Strip

بحث مقدم إلى مؤتمر كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة الأزهر غزة

قطـــاع غـزة: الواقــع وآفــاق المستقــبل

إعداد

رائد محمد حلس
باحث دكتوراه في الاقتصاد
جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا- الخرطوم
raidhelles@outlook.com

محمود حسين عيسى
باحث دكتوراه في الاقتصاد
جامعة السودان للعلوم
والتكنولوجيا- الخرطوم
m9_issa@hotmail.com

2015

دور القطاع الخاص في حلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة للفترة 1995-2014

ملخص الدراسة

تكمن أهميّة الدراسة في ضرورة البحث عن حلول جادّة لمشكلة البطالة في قطاع غزّة، لما لهذه المشكلة من آثار اقتصاديّة واجتماعيّة، تلقي بظلالها على كافّة شرائح المجتمع في قطاع غزة.

هدفت الدراسة إلى التّعرف على الآفاق الممكنة أمام القطاع الخاص في توليد فرص عمل دائمة ومناسبة، وحلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة.

تطرّقت الدراسة إلى خصائص البطالة في قطاع غزّة وأسبابها، كما تناولت بالتّحليل أهميّة القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الغزّي، من حيث مساهمته في الناتج والتشغيل، والآفاق الممكنة لتنشيط طلب القطاع الخاص على العمالة في قطاع غزّة. استخدم الباحثان في التّحليل، المنهج الوصفي التحليلي في تحليل ظواهر البحث ومتغيراته.

توصّلت الدراسة إلى أنّ القيود الداخليّة والخارجيّة المفروضة على القطاع الخاص، والخسائر الفادحة الّتي تكبّدتها مؤسّسات ومنشآت القطاع الخاص، حدّت من قدرته على استيعاب فائض العمالة في قطاع غزّة.

أوصت الدراسة بضرورة تدخل الحكومة الفلسطينيّة بشكل قوي وفعّال، لتعزيز دور القطاع الخاص كفاعل هام وأساسي في عمليّة التشغيل، والعمل على ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، وضرورة العمل على توفير البيئة الاستثماريّة الملائمة والمحفّزة، والجاذبة للاستثمارات المحلّيّة والأجنبيّة.

Abstract

The significance of this study stems out from the need to search for serious solutions to the unemployment problem in Gaza Strip, due to its economic and social impacts, which cast a shadow on all ranks of the Gazan society.

The study aimed to identify possible prospects for the private sector in generating permanent and suitable job opportunities, and solv the problem of unemployment in Gaza Strip.

It also hinted to the characteristics of unemployment and its causes. It analyzed the significance of the private sector for Gaza economy, in

terms of its contribution to GDP and employment, and possible prospects to enhance private sector demand for labor in Gaza Strip.

In this study, the researchers followed the descriptive and analytical approach to analyze the phenomena and variables of study.

The study concluded that internal and external constraints on the private sector, and the heavy losses incurred by institutions and private sector enterprises, have limited its ability to take in more labor in the Gaza Strip.

The study recommended the Palestinian government intervention, to strengthen the role of the private sector as an essential and significant factor in Providing job opportunities, and to connect between relief effort and development activity, and to stimulate suitable investment environment, and to attract domestic and foreign investment.

أولاً: مقدمة الدراسة

1. خلفية المشكلة:

يواجه الاقتصاد الفلسطيني، وخاصّةً في قطاع غزة، عدداً من المعيقات والاختلالات الّتي تعيق نموّه وتطوّره، ولعلّ أهمّ هذه المعيقات هو الحصار الخانق المفروض على قطاع غزة، نتيجة الوضع السياسي القائم، بالإضافة إلى الخلل الهيكلي في كافّة القطاعات الاقتصاديّة الّذي رافق هذا الاقتصاد منذ النشأة.

وتُعتبر مشكلة البطالة، وما ينتج عنها من آثار اقتصاديّة واجتماعيّة، هي الانعكاس الحقيقي لهذه المعيقات والاختلالات، والّتي تُعتبر بذات الوقت التحدّي الأوّل الّذي تستهدفه البرامج والخطط الاقتصاديّة الّتي تتبنّاها الحكومة من أجل دفع الاقتصاد نحو التطوّر والنموّ.

وفي ظلّ توقّف القطاع العام عن استيعاب المزيد من الأيدي العاملة، بسبب تدنّي إنتاجيته، ومعاناته من البطالة المقنّعة، وبسبب الأوضاع السياسيّة المحليّة والدوليّة، الّتي تسبّبت في إغلاق أسواق العمل الخارجيّة أمام العمالة الفلسطينيّة، فإنّ القطاع الخاص يصبح الملاذ الوحيد المعوّل عليه في حلّ مشكلة البطالة، خاصّةً وأن عرض العمالة في قطاع غزة في تزايد مستمرّ، خصوصاً من خرّيجي الجامعات والمعاهد العليا.

2. تحديد المشكلة:

تتمثّل مشكلة الدراسة في تحليل الدور الذي لعبه القطاع الخاص في توليد فرص عمل دائمة ومستمرّة في قطاع غزّة، خلال الفترة 1995-2014، وبالتّالي يمكن صياغة المشكلة بالسّؤال الرّئيس التّالي:

ما هو الدور الذي لعبه القطاع الخاص في حل مشكلة البطالة في قطاع غزة خلال الفترة 1995-2014؟

ويتفرّع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعيّة التّالية:

- ما هي أسباب ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة؟
- هل يمكن للقطاع الخاص في ظلّ الظروف الرّاهنة أنْ يلعب دوراً فاعلاً في حلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة؟
- ما هي مقوّمات وركائز تمكين القطاع الخاص من لعب دورٍ أكبر في حلّ مشكلة البطالة؟

3. فرضيّات الدراسة:

تنطلق الدراسة من فرضيّة رئيسة وهي: **لم يستطع القطاع الخاص أن يلعب دور إيجابيّاً وفعّالاً في حلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة، خلال السنوات الّتي تعاظمت فيها الإجراءات الإسرائيليّة ضدّ الاقتصاد الفلسطيني.**

ويتفرّع من الفرضيّة الرئيسة الفرضيّات الفرعيّة التّالية:

- ارتبط ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة بخصائص العرض والطلب على العمالة الفلسطينيّة في أسواق العمل المحليّة والدوليّة.
- القيود الداخليّة والخارجيّة المفروضة على القطاع الخاص، حدّت من قدرته على استيعاب فائض العمالة في قطاع غزّة.
- إنّ تعزيز علاقة شراكة تكامليّة بين القطاعين العام والخاص، وتوفير بيئة استثماريّة ملائمة، يمثّل ركيزة هامّة لتفعيل دور القطاع الخاص في حلّ مشكلة البطالة.

4. منهجيّة الدراسة:

بناءً على فرضيّات الدراسة وأهدافها، سوف يتم التركيز على المنهج الوصفي التّحليلي في تحديد ظواهر البحث ومتغيّراته، ومن ثمّ تحليل هذه الظواهر، لتفسير مفرزاتها استناداً إلى النظرية الاقتصاديّة، وتوضيح تداعياتها وأبعادها على واقع الاقتصاد الفلسطيني، وخاصّة البعد الاجتماعي لما له من أهميّة كبيرة في هذه الدراسة.

5. أهداف الّدراسة:

تهدف الدراسة بشكلٍ رئيس إلى التعرّف على الآفاق الممكنة أمام القطاع الخاص في توليد فرص عمل دائمة ومناسبة، وحلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة، وتسعى الدراسة كذلك إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل مشكلة البطالة في قطاع غزّة، والوقوف على أسبابها وتداعياتها الاقتصاديّة والاجتماعيّة.
- تحليل أسباب ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة.
- استنباط مقومات وركائز تمكن القطاع الخاص في تنشيط الطلب على العمالة في القطاع الخاص.
- الاستئناس بنتائج التّحليل لتقديم بعض التّوصيات الّتي تساعد في معالجة مشكلة البطالة.

6. مجالات الدّراسة:

- تحدّد المجال المكاني للدّراسة داخل حدود الدّولة الفلسطينيّة، وتحديداً قطاع غزّة.
- أمّا المجال الزمني للدّراسة فيغطّي الفترة الزّمنيّة من 1995 وحتّى 2014.
- في حين يتركّز المجال الموضوعي للدّراسة في الاقتصاد الفلسطيني، وتحديداً في تحليل الدور المنوط بالقطاع الخاص في حلّ مشكلة البطالة في قطاع غزّة.

7. هيكل الدراسة:

تنقسم الدّراسة إلى خمس أقسام، يتناول القسم الأوّل مقدمة الدراسة, بينما القسم الثاني يتناول بالتّحليل مشكلة البطالة في قطاع غزّة: خصائصها وأسبابها، والأسباب الكامنة وراء ارتفاع

معدّلاتها، ويستعرض القسم الثالث دور القطاع الخاص بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزة، من حيث مساهمته في الإنتاج والتشغيل، والتحدّيات التي تواجهه، بينما يتناول القسم الرابع بالتّحليل والاستعراض الآفاق الممكنة لتنشيط طلب القطاع الخاص على العمالة في قطاع غزة، وذلك من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، وتحديد القطاعات الإستراتيجيّة الواعدة، الّتي تساهم في تحقيق هذا التنشيط، والقسم الخامس يختص باستعراض النتائج وتقديم بعض التّوصيات الإجرائيّة الموجّهة للمعنيّين.

ثانيًا: مشكلة البطالة في قطاع غزّة

يعاني الاقتصاد الفلسطيني من مشكلة بطالة مزمنة، وذلك بسبب وجود تشوّهات هيكليّة حدّت من قدرته على توفير فرص عمل دائمة ومناسبة للدّاخلين الجدد إلى سوق العمل، وتفاقمت حدّة هذه المشكلة منذ مطلع التسعينيّات، أي بعد حربي الخليج الأولى والثانية، وما رافقتهما من خسارة لفرص العمل المتاحة للفلسطينيين في الأسواق العربية، كما ساهمت سياسة الاحتلال الإسرائيلي في تعميق المشكلة، حيث قامت باستبدال العمالة الأجنبية بالعمالة الفلسطينية، وفرضت قيود صارمة على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية، انتهت بإغلاقه تماماً ونهائيّاً في وجه العمالة الغزّيّة.

وتُعرّف البطالة حسب معايير منظمة العمل الدوليّة (ILO) بأنّها مجموع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل ولم يعملوا أبدًا خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال, وكانوا خلال هذه الفترة مستعدّين للعمل, وقاموا بالبحث عنه جديّاً بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف, التسجيل في مكاتب الاستخدام, سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك من الطرق، أمّا تعريف البطالة بالمعنى الموسّع فتشمل البطالة وفقاً للمفهوم السابق مضافاً إليها العمّال المحبطين، وهم العمّال الذين توقّفوا عن البحث عن عمل بسبب يأسهم من الحصول على عمل[1], وهؤلاء حسب معايير منظمة العمل الدوليّة يُعتبرون خارج القوى العاملة.

ولتشخيص مشكلة البطالة في قطاع غزّة، لا بدّ أنْ نشير إلى أنّ قطاع غزّة يعاني بشكل خاص مما يُسمّى بالبطالة الهيكليّة Structural Unemployment، والّتي تحدث بسبب الفجوة بين العرض والطلب في سوق العمل، وخاصّةً في صفوف الخِرّيجين الجدد من الشباب، والذين

يعانون أيضاً من البطالة الانتقاليّة، حيث أنّهم يضطرّون إلى قضاء وقت طويل في البحث عن عمل، أو يضطرّون للعمل في مجالات لا تتناسب مع مؤهلّاتهم وقدراتهم [2].

1. تطوّر معدّلات البطالة في قطاع غزّة

اتسمت معدّلات البطالة في قطاع غزّة خلال الفترة (1995–2014) بالتقلّب الشّديد، وذلك تبعاً للأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة السّائدة محليّاً وإقليميّاً، حيث كانت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته القمعيّة، والّتي تمثّلت في استمرار سياسة الحصار والإغلاق المستمرّ للقطاع، بجانب الاعتداءات المتكرّرة خلال السنوات الأخيرة، العامل الحاسم والمؤثّر في معدّلات التّشغيل والبطالة في قطاع غزّة.

- تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (1) إلى تذبذب معدّلات البطالة في قطاع غزّة من سنة لأخرى خلال الفترة (1995-2014)، وذلك تبعاً للتقلّبات السياسيّة والأمنيّة في المنطقة، فقد ارتفع معدّل البطالة من 29.4% عام 1995 إلى 32.5% عام 1996, ويُعزى ذلك إلى حالة عدم الاستقرار السياسي والإغلاق الشامل والمتكرّر، والذي أدّى إلى انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي بصفة عامّة، وتراجع دخل الفرد من إجمالي الناتج القومي بنسبة 8.6% خلال هذا العام [3].

جدول رقم (1)

معدّلات البطـــالة (%) حسب معيار منظّمة العمل الدوليّة ILO

في قطاع غزّة للفترة (1995-2014)

السنة	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
معدل البطالة	29.4	32.5	26.8	20.9	16.9	18.7	47.8	48.1	36.4	39.9
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
معدل البطالة	35.2	39.9	29.7	40.5	38.6	37.8	28.7	31.0	32.6	43.9

المصدر: ـ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، أعداد مختلفة.

- كما تشير البيانات إلى أنّ نسبة البطالة شهدت انخفاضاً ملحوظاً في قطاع غزّة خلال الفترة (1997–1999)، حيث انخفضت هذه النسبة من (26.8%) في العام 1997، لتصل إلى (16.9%)، وهي أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزّة خلال الفترة (1995–2014)، ويُعزى انخفاض نسبة البطالة في القطاع خلال هذه الفترة إلى عدّة أسباب منها: انخفاض عدد أيام إغلاق الأراضي الفلسطينيّة خلال تلك الفترة، مقارنةً مع إغلاقات عام 1996 والنصف الأول من عام 1997، كما أنّ زيادة التّوظيف بالقطاع الحكومي في الضفّة الغربيّة وقطاع غزّة، ساهم في انخفاض معدّلات البطالة بين القوى العاملة الفلسطينيّة في تلك الفترة[4].
- أمّا بخصوص الفترة (2000–2002)، فقد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً في نسبة البطالة في قطاع غزّة، حيث وصلت في العام 2002 إلى (48.1%)، وهي أعلى نسبة بطالة سُجّلت في قطاع غزّة خلال الفترة (1995–2014)، ولعلّ السبب المباشر في ارتفاع نسبة البطالة خلال هذه الفترة هو انطلاق الانتفاضة الفلسطينيّة الثانية أواخر العام 2000، وما صاحبها من إجراءات وممارسات إسرائيليّة، أعاقت حركة انتقال العمّال الفلسطينيين، وحدّت من تدفّقهم إلى إسرائيل بشكلٍ ملحوظ، إلى أنْ توقّفت تماماً نهاية ال عام2006 [5].
- أمّا الفترة (2003–2006)، فقد شهدت تذبذباً في نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينيّة، نتيجة استمرار القيود على حركة العمّال الفلسطينيين، ولكن حدّة هذه القيود خفّت بالنسبة لعمّال الضّفّة الغربيّة، بينما بقيت على حالها بالنسبة لعمّال قطاع غزّة، انعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في قطاع غزّة، حيث ارتفعت هذه النسبة من (36.4%) عام 2003، إلى (39.9%) عام 2006.
- شهدت الفترة (2007–2014) تطوّرات كثيرة على الساحة الفلسطينيّة سياسيّاً واقتصاديّاً، كان أهمّها سيطرة حركة حماس على قطاع غزّة منتصف عام 2007، فكانت أهمّ نتيجة لذلك إحكام السلطات الإسرائيليّة للحصار المفروض على قطاع غزّة، هذا من ناحية, ومن ناحية أخرى شهدت تلك الفترة قيام الاحتلال الإسرائيلي بشنّ سلسلة من الاعتداءات الوحشيّة والمتكرّرة على قطاع غزّة خلال الأعوام 2008, 2012, 2014, ترتّب عليها تكبّد الفلسطينيين وخاصّةً في قطاع غزّة خسائر جسيمة في الممتلكات والبُنى التحتيّة والمرافق العامّة والخاصّة، من خلال تدمير الآلاف من المنازل والمئات من المنشآت الصناعيّة, وتدمير الدفيئات والأراضي الزراعيّة, يُضاف إلى ذلك وقف دخول الأسمنت والحديد ومواد

البناء الأخرى، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة في هذه السنوات[6], حيث نلاحظ أنّ نسبة البطالة سجّلت معدّلات مرتفعة في السنوات الّتي تعرّض فيها القطاع إلى عدوان من قبل الاحتلال الإسرائيلي, فقد بلغت معدّلات البطالة (40.5%), (31.0%), (43.9%), خلال السنوات 2008, 2012, 2014.

2. خصائص البطالة في قطاع غزّة

أ. حسب النّوع الاجتماعي

- بلغت نسبة المشاركة في القوى العاملة في قطاع غزّة حوالي (44%) من المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر خلال العام 2014, وعلى الرّغم من انخفاض نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة مقارنةً بالرجال، حيث بلغت (68%) للرّجال مقابل (20%) للنساء في قطاع غزّة [7], إلّا أنّنا نلاحظ أنّ معدّلات البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة 15 سنة فأكثر بين النساء أعلى وبشكلٍ ملموس من نظيرتها بين الرجال، حيث بلغت نسبة البطالة في صفوف النساء في قطاع غزّة خلال العام 2014 حوالي (57%) مقابل (40%) للرّجال[8], ويشير ذلك صراحةً إلى محدوديّة فرص العمل المتاحة للنساء مقارنةً بالرجال في قطاع غزّة, خاصّةً وأنّ ما يتوفّر من فرص عمل قد لا يتوزّع توزيعاً عادلاً, في ظلّ تفضيل أرباب العمل تشغيل الرجال على النساء، معتبرين أنّ عمل الرجل أكثر أهميّة لإعالة الأسرة, وأكثر مردوديّة من عمل المرأة خاصّةً أثناء الحمل والوضع[9].

ب. حسب المستوى التّعليمي

- بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (2) نلاحظ أنّ معدلات البطالة حسب معايير ILO بين الأفراد الذين يحملون مؤهّلاً علميّاً دبلوم متوسط فأعلى في قطاع غزّة خلال العام 2014, ليست مرتفعة فحسب بل متزايدة، وتنتشر في جميع التخصّصات، حيث سجّل تخصّص العلوم التربويّة وإعداد المعلّمين أعلى نسبة بطالة في قطاع غزّة خلال العام 2014 بنسبة (64.2%), في المقابل سجّل تخصّص القانون أدنى نسبة للبطالة في قطاع غزّة لنفس العام بنسبة (16%) فقط.

جدول رقم (2)

نسبة المشاركة في القوى العاملة ومعدّل البطالة للخرّيجين الذين يحملون مؤهّل علمي دبلوم متوسط فأعلى في قطاع غزّة (حسب معايير ILO) للعام 2014

التخصص	نسبة المشاركة في القوى العاملة	معدل البطالة
علوم تربوية وإعداد معلمين	85.8	64.2
علوم إنسانية	77.4	46.3
العلوم الاجتماعية والسلوكية	87.7	43.4
الصحافة والإعلام	88.8	43.3
الأعمال التجارية والإدارية	85.7	44.8
القانون	80.2	16.0
العلوم الطبيعية	82.6	34.2
الرياضيات والإحصاء	87.9	44.2
علم الحاسوب	83.4	52.0
الهندسة والمهن الهندسية	90.7	40.6
العلوم المعمارية والبناء	85.4	34.5
الصحة	89.3	37.4
الخدمات الشخصية	85.9	37.3
باقي التخصصات	80.8	32.1
المجموع	85.1	44.1

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني: مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2014, رام الله – فلسطين، نيسان 2015, ص133.

- ويمكن تفسير ارتفاع معدّلات البطالة في جميع التخصّصات، إلى أنّ سوق العمل الفلسطيني يعاني من التوسّع الكمّي في مؤسّسات التّعليم ومخرجاته، فقد أدّى تزايد الرغبة والإقبال على التعليم العالي، إلى استقبال أعداد متزايدة من الطلّاب، دون النظر إلى الحاجة إليهم بعد التخرّج، ودون النظر إلى الأعباء الماديّة الّتي تتحمّلها الدّولة في مواجهة هذا الموقف من تكاليف باهظة.
- بالإضافة إلى أنّ هذا التزايد المستمرّ في أعداد الخرّيجين، تزامن مع تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطيني، ومحدوديّة حجم هذا السوق، وعدم قدرته على استيعاب معدّلات النموّ المتسارعة في قوّة العمل الفلسطينيّة [10].

ثB حسب الفئة العمريّة

- أظهرت بيانات مسح القوى العاملة للعام 2014, أنّ هناك تركّز شديد للبطالة بين الشباب في قطاع غزّة في صفوف الشباب، حيث أنّ أعلى معدّل للبطالة ينتشر بين العاطلين عن

العمل من الفئة العمريّة 15-24 سنة بنسبة (67.9%) على مستوى قطاع غزّة خلال العام 2014, يليها الفئة العمريّة 25-34 بنسبة (46.2)، وبلغ أقلّ معدّل للبطالة في الفئة العمريّة 65 فما فوق بنسبة (6.1%) [11].

- وبالرّغم من أنّ فئة الشباب تتمتّع باستعداد عالي للمشاركة في النشاطات الاقتصاديّة، إلّا أنّها تعاني في نفس الوقت من عدم توفّر فرص عمل كافية، الأمر الذي أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة في صفوف الشباب بشكلٍ كبير، ويُعزى ذلك بأنّ هذه الفترة تمثّل معاناة بداية حياة الشباب المهنيّة، رغم تمتّعهم بمؤهلّات علميّة عالية نسبياً، ويمكن تصنيفهم من الأيدي العاملة الماهرة، وهذا يشير إلى وجود فجوة واسعة بين مخرجات التعليم ومتطلّبات العمل [12].

نستنتج مما سبق أنّ البطالة المنتشرة في قطاع غزة تأخذ بصفة رئيسيّة شكل البطالة الهيكليّة، وهي ناتجة عن وجود اختلالات في هيكل الاقتصاد وسوق العمل، وتتجسّد البطالة الهيكليّة بشكلٍ بارز في بطالة المتعلّمين خاصّةً بين النساء والفئات الشابّة (15-24 سنة)، ممّا يعكس عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل، وبالتّالي فإنّ الوظائف والمهارات المطلوبة في سوق العمل لا تتناسب مع التخصّصات والمهارات المعروضة الّتي ينتجها النظام التّعليمي.

وفي ذات الوقت تعكس البطالة الهيكليّة حالة الركود الّتي يمرّ بها الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وفي قطاع غزّة بشكلٍ خاص, وقد تفاقمت أوضاع الركود وعدم الاستقرار في أعقاب انتفاضة الأقصى في سبتمبر 2000، وما تبعها من حصار وإغلاق واعتداءات إسرائيليّة متكرّرة على القطاع, بالإضافة إلى القيود على الحركة وانتقال الأفراد والبضائع ورأس المال, وتجزئة الاقتصاد والسوق الفلسطيني، الذي ازداد تشتّتاً وتجزئةً بعد الانقسام, كلّ ذلك أدّى إلى إضعاف البيئة الاستثماريّة وضياع الكثير من الفرص الاستثماريّة وفرص العمل, ممّا أدّى إلى ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة.

ثالثًا: دور القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني في قطاع غزّة

يُقاس دور القطاع الخاص في أيّ اقتصاد بالعديد من المؤشّرات، أهمّها مدى مساهمته في الناتج المحلّي الإجمالي، وبمدى قدرته على استيعاب الأيدي العاملة، ويختلف هذا الدور من اقتصاد لآخر، وفقاً لعدّة عوامل اقتصاديّة وسياسيّة تحدّد حجم هذا الدور وأهميّته.

1. مساهمة القطاع الخاص الفلسطيني في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة:

تشير بيانات الجدول رقم (3) إلى أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة، شهدت نموّاً متذبذباً، عكس الظروف السياسيّة والاقتصاديّة الّتي مرّ بها قطاع غزّة خلال الفترة موضوع الدراسة، وحسب البيانات يمكن تقسيم هذه الفترة إلى عدّة فترات كما يلي:

- تشير البيانات أنّ الفترة 1995-1999 شهدت ارتفاعاً في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي بنسبة (23%)، حيث قُدّرت الاستثمارات الخاصّة خلال هذه الفترة بحوالي (8.2 مليار دولار)، حقّق الاستثمار الخاص خلالها معدّل نموّ تجاوز(13%) سنويّاً، عاكساً حالة التفاؤل الّتي سادت أوساط القطاع الخاص، رغم تراجع مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، من 90.5% إلى 86.4% خلال نفس الفترة، وذلك بسبب الخسائر الفادحة الّتي تكبّدها القطاع الخاص، نتيجة تصاعد سياسة الحصار والإغلاق الّتي تفاقمت في العامين 1996، 1997[13].
- أمّا الفترة 2000-2002, فقد شهدت تراجعاً ملحوظاً في مساهمة القطاع الخاص في الناتج بنسبة (32.8%)، وسجّل أعلى نسبة تراجع العام 2000 (15.3%) عن العام 1999، الذي شهد انطلاق انتفاضة الأقصى، وما رافقها من عدوان إسرائيلي متكرّر على القطاع، وحصار خانق ألحق بالاقتصاد خسائر جسيمة، وخاصّةً بالإنجازات المحدودة الّتي حقّقها القطاع الخاص في الفترة 1995-1999، وذلك نتيجة للتّدمير الذي لحق بالبنية التحتيّة، والشلل التّام الذي شلّ حركة الاقتصاد [14]. ورغم أنّ البيانات تشير إلى ارتفاع مساهمة القطاع الخاص في الناتج في قطاع غزّة بنسبة (58.6%)، في الفترة 2003-2005, إلّا أنّ هذا الارتفاع كان سببه المباشر الانخفاض الحادّ في المساهمة عام 2002، باعتبار أنّ مساهمة القطاع الخاص في الناتج ازدادت عام 2005 بنسبة (6.5%) فقط عن العام

1999، بدليل أنّ العام 2003 شهد تراجعاً ملحوظاً في مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي وصلت إلى 74.4%.

جدول رقم (3)

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزّة 1995-2013

السنة	الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة بالأسعار الثابتة (مليون دولار)	مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (مليون دولار)	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي في قطاع غزة (%)	معدل النمو (%)
1995	1141.3	1032.5	90.5	-
1996	1148.7	1044.4	90.9	1.2
1997	1298.7	1100.2	84.7	5.3
1998	1467.2	1248.1	85.0	13.4
1999	1469.6	1269.9	86.4	1.7
2000	1265.9	1075.6	84.9	-15.3
2001	1229.0	941.6	76.6	-12.4
2002	1134.8	852.5	75.1	-9.4
2003	1390.6	1034.9	74.4	2.1
2004	1493.2	1148.5	76.9	10.9
2005	1792.9	1352.3	75.4	17.7
2006	1478.9	1060.7	71.7	-21.5
2007	1383.5	1012.5	73.2	-4.5
2008	1264.8	982.4	77.7	-2.9
2009	1359.0	1083.6	79.7	10.3
2010	1513.3	1246.9	82.4	15.0
2011	1781.1	1461.7	82.1	17.2
2012	1905.8	1556.4	81.6	6.4
2013	2012.7	1636.3	81.3	5.1

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- الحسابات القوميّة – سنوات مختلفة

- ومن الملاحظ من البيانات أيضاً أنّ الاقتصاد الغزّي بدأ بالتّعافي في الأعوام 2004-2005، حيث استمرّ الناتج المحلّي في قطاع غزّة، ومساهمة القطاع الخاص فيه بالارتفاع بنسب نموّ متذبذبة، عكست الآثار المحدودة للإجراءات الاقتصاديّة التي تمّ تنفيذها لإصلاح ما تمّ تدميره خلال العام 2002، وما التذبذب في النموّ إلّا إشارة واضحة على أنّ زخم تلك الإجراءات الإصلاحيّة كان أقلّ نسبيّاً من حدّة الإجراءات التدميريّة في العام 2002[15]، ويتضح ذلك من مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، والّتي بقيت منخفضة عام 2005 (75.4%)، إذا ما قورنت بمثيلتها في العام 1999 (86.4%).

- وتشير البيانات أيضاً أنّ الفترة 2006–2008، شهدت تراجعاً ملحوظاً في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة، وفي مساهمة القطاع الخاص فيه، حيث تراجع الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة بنسبة (29%)، في حين تراجعت مساهمة القطاع الخاص في الناتج بنسبة (27%) تقريباً، كما تراجعت مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، إلى أدنى مستوى لها في العام 2006، حيث انخفضت إلى 71.7%، ويُعزى ذلك إلى فرض حصار شامل ومحكم على قطاع غزّة، نتيجة الظروف السياسيّة الّتي مرّ بها قطاع غزّة في تلك الفترة، من فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعيّة، وسيطرتها لاحقاً على قطاع غزّة، ومن ثمّ العدوان الإسرائيلي الذي دمّر ما تبقّى من بُنى تحتيّة ومنشآت اقتصاديّة[16].
- أمّا الفترة 2009–2013، فقد شهدت انتعاشاً ملحوظاً بعد فترة من الركود والتذبذب في أعقاب انتفاضة الأقصى، وعدوان عام 2008–2009، حيث شهدت هذه الفترة كما تشير البيانات ارتفاعاً تصاعديّاً في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة، بلغ ذروته في العام 2011 محققاً معدّل نموّ بنسبة (17.2%) عن العام 2010، قبل أن يتراجع النموّ إلى (6.4%) عام 2012، ثمّ إلى (5.1%) عام 2013، ويأتي هذا النموّ انعكاساً للتعافي المستمرّ في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة، عقب تخفيف القيود الإسرائيليّة على استيراد السلع الاستهلاكيّة، وعلى المدخلات اللّازمة للمشروعات الخاضعة للإشراف الدّولي، فضلاً عن استمرار تدفق البضائع من مصر[17]، ومن الملاحظ أيضاً أنّ التعافي الاقتصادي الملحوظ في غزّة، في العام 2011، سببه التراجع الملحوظ في الفترة 2006–2008، لأنّ الناتج المحلّي في قطاع غزّة في العام 2011، بقي دون المستوى الذي وصل إليه في العام 2005، وبالتّالي مساهمة القطاع الخاص في الناتج بقيت أيضاً في حدود المساهمة الّتي حقّقها في العام 2005، كما أنّ مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي، بقيت دون المستوى الذي وصلت إليه في العام 1999.

وكخلاصة يمكن القول أنّ هذا التذبذب في مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزّة، عكس بشكلٍ كبير حالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي الّتي سادت في قطاع غزّة، وضعف القطاع الخاص، الذي كان المتضرّر الأكبر من سياسة الحصار والإغلاق

الإسرائيليّة، والعدوان المتكرّر على قطاع غزّة، ممّا تسبّب في انخفاض حادّ في الطلب على المنتجات المحليّة، وتعطيل العمليّة الإنتاجيّة في كافّة القطاعات الاقتصاديّة، إضافة إلى الأضرار التي لحقت بالبيئة الاستثماريّة، كما أنّ التذبذب في مساهمة القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلّي الإجمالي،وعد تزايدها بشكلٍ مستمرّ، قدّم إشارة واضحة على وجود تشوّه في الهيكل الاقتصادي، أثّر بشكلٍ مباشر على دور القطاع الخاص في التشغيل.

2. مساهمة القطاع الخاص في التشغيل في قطاع غزّة

- تشير بيانات الجدول رقم (4) أنّ نسبة العاملين في القطاع الخاص في قطاع غزّة، تذبذبت خلال الفترة 2000–2007 بين 56% – 66%، متأثرةً بالتذبذب الحاصل في نسبة العاملين في كلٍّ من القطاع الحكومي، والعاملين في إسرائيل والمستوطنات، ويُلاحظ أنّ نسبة العاملين من قطاع غزّة في القطاع الخاص منخفضةً إذا ما قورنت بمثيلتها في الضّفّة الغربيّة، ولعلّ ذلك يعود إلى محدوديّة الموارد، وقلّة فرص العمل، وارتفاع نسبة البطالة في غزّة مقارنةً بالضّفّة الغربيّة، كما أنّ سياسة الحصار والإغلاق الإسرائيليّة كانت أشدّ وأكثر إحكاماً على قطاع غزّة، هذا فضلاً عن أنّ برامج التشغيل الطارئ الّتي نفّذها القطاع الحكومي منذ العام 1996، زادت نسبة العاملين في القطاع الحكومي في قطاع غزّة على حساب نسبة العاملين في القطاع الخاص[18].
- ونلاحظ من البيانات أيضاً أنّ العامين 2003، 2004، شهدا زيادة في القدرة الاستيعابيّة للعمالة في القطاع الخاص في قطاع غزّة، ويعود السبب في هذه الزيادة إلى تراجع أعداد العاملين في إسرائيل، ممّا دفع الكثير منهم للبحث عن فرص عمل في القطاعات المحلّيّة كالزّراعة والنقل وتجارة التجزئة، بالإضافة إلى زيادة فرص الحصول على القروض الميسّرة لتمويل المشاريع الصغيرة، وخاصّةً في المشاريع الزّراعية الصغيرة وتجارة التجزئة [19].
- أمّا الفترة 2008–2010, فقد شهدت تراجعاً في القدرة الاستيعابيّة للعمالة في القطاع الخاص في قطاع غزّة، ولعلّ السبب المباشر في ذلك يعود إلى أنّ نسبة (85%) من العمالة الفلسطينيّة التي كانت تعمل في سوق العمل الإسرائيلي تُصنّف عمالة غير ماهرة أو شبه ماهرة، تركّزت في مهن أوليّة مثل البلاط والطوبار والقصارة، وباعتبار أنّ هذه المهن ترتبط مباشرةً بقطاع الإنشاءات الذي تعطّل تماماً نتيجة الإغلاق والحصار المحكم، الذي

تعرّض له قطاع غزّة، فإنّ القطاع الخاص عجز عن توفير فرص عمل لأولئك المتعطّلين الجدد من سوق العمل الإسرائيلي، الذي أُغلق نهائيّاً في وجه العمالة الغزّيّة منذ نهاية العام 2006 [20].

- تشير البيانات أيضاً أنّ الفترة 2011–2014, شهدت تحسّناً طفيفاً في القدرة الاستيعابيّة للعمالة في القطاع الخاص في قطاع غزّة، وقد شكّل العام 2011 فارقاً في هذا التحسّن إذا ما قورن بالعام 2010، حيث ازدادت نسبة العاملين في القطاع الخاص من (53.9%) عام 2010، إلى (60.4%) عام 2011، وقد جاء هذا التحسّن انعكاساً للانتعاش الذي شهده القطاع الخاص في بعض القطاعات الاقتصاديّة مثل الإنشاءات والسياحة، ممّا يدلّل على القدرات الكامنة لدى القطاع الخاص في توليد فرص العمل، إذا ما توفّرت له البيئة المناسبة، ونتيجة لذلك انخفض معدّل البطالة من (37.8%) عام 2010، إلى (28.7%) عام 2011، وتُعتبر هذه النسبة – كما أشرنا سابقاً– الأقلّ منذ اندلاع انتفاضة الأقصى أواخر العام 2000[21].
- ولمزيد من التّحليل، يمكن أنْ نستخدم مؤشّر "نسبة التّشغيل" لدراسة التطوّرات الّتي طرأت على معدّلات التّوظيف في سوق العمل في قطاع غزّة، ونسبة التّشغيل هي عبارة عن عدد العاملين (عمالة تامّة وعمالة محدودة) مقسوماً على عدد السكّان، وهي تمثّل حاصل ضرب نسبة المشاركة في قوّة العمل مضروباً بمعدّل التّشغيل، الذي يمثّل عدد العاملين (عمالة تامّة ومحدودة) كنسبة من قوّة العمل، فإذا كانت نسبة التّشغيل تساوي (33.3%)، معنى ذلك أنّ كل فرد يعيل ثلاثة أفراد بالغين (اثنين آخرين بالإضافة له) [22].
- تشير بيانات مسح القوى العاملة الفلسطينيّة[23] إلى انخفاض نسبة التّشغيل في قطاع غزّة، من 30.3% عام 2000، إلى 22.6% عام 2010، في حين أنّ نسبة التّشغيل في الضّفّة الغربيّة انخفضت من 38.4% عام 2000، إلى 36.2% عام 2010، ويعود التباين الكبير في نسبة التّشغيل بين قطاع غزّة والضّفّة الغربيّة ، إلى أنّ الحصار المفروض على قطاع غزّة، كان أشدّ منه في الضّفّة الغربيّة، بالإضافة إلى الأوضاع السياسيّة الّتي طرأت على القطاع منذ عام 2007، وما نتج عنها من آثار تدميريّة على الاقتصاد الفلسطيني بشكلٍ عام، وسوق العمل بشكلٍ خاص[24].

جدول (4)

التوزيع النسبي للعاملين في قطاع غزّة حسب القطاع 2000-2014

السنة	قطـــاع عـــــام	قطـــاع خـــــاص	إسرائيـــل
2000	31.5	55.9	12.6
2001	41.4	56.8	1.8
2002	36.7	60.8	2.5
2003	30.6	66.3	3.1
2004	37.1	61.8	1.1
2005	37.9	61.7	0.4
2006	41.5	58.4	0.1
2007	39.0	61.0	0.0
2008	46.8	53.2	0.0
2009	48.0	52.0	0.0
2010	46.1	53.9	0.0
2011	39.6	60.4	0.0
2012	38.8	61.2	0.0
2013	37.8	62.2	0.0
2014	41.5	58.5	0.0

المصدر: - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني- مسح القوى العاملة الفلسطينية 2014

وكخلاصة يمكن القول أنّ قطاع غزّة مرّ خلال الفترة 2000–2014، بظروف سياسيّة واقتصاديّة استثنائيّة، حيث انخفضت القدرة الاستيعابيّة للعمالة في القطاع العام منذ مطلع عام 2000، ولم يعد القطاع العام قادراً على استيعاب سوى نسبة محدودة جدّاً من الأيدي العاملة، كما أنّ سوق العمل الإسرائيلي أُغلق تدريجياً في وجه الأيدي العاملة من قطاع غزّة منذ عام 2000، حتى أُغلق تماماً نهاية العام 2006، ولم يتمكّن أيّ عامل من قطاع غزّة من العمل في إسرائيل منذ ذلك الحين، الأمر الذي ألقى على عاتق القطاع الخاص مهمّة استيعاب فائض العمالة في قطاع غزّة، ولكن الظروف السياسيّة الّتي مرّ بها قطاع غزة، متمثّلةً باندلاع انتفاضة الأقصى عام 2000، وما نتج عنها من حصار خانق ومحكم على قطاع غزّة، ثم نتائج الانتخابات التشريعيّة عام 2006، والّتي تسبّبت في إحكام الحصار على قطاع غزّة، وعلى حركة البضائع والأفراد بشكلٍ غير مسبوق، ثم العدوان الإسرائيلي المتكرّر على قطاع غزّة، وما نتج عنه من تدمير كلّي للبنى التحتيّة والمنشآت الاقتصاديّة، هذه الظروف مجتمعةً قوّضت القدرة الاستيعابيّة للعمالة في القطاع الخاص، ووقف عاجزاً عن أداء دوره المنشود.

3. التحدّيات التي تواجه القطاع الخاص في قطاع غزّة:

أ. التحدّيات المتعلّقة بالانقسام الفلسطيني:

تشكّل حالة الانقسام الفلسطيني العقبة الرئيسيّة أمام انطلاق القطاع الخاص في قطاع غزّة، فعدم تمكين حكومة الوفاق من القيام بمسؤوليّاتها في قطاع غزّة، يعيق عملية إعادة إعمار القطاع، وبالتّالي يعيق إعادة تأهيل البنية التحتيّة، ومؤسّسات القطاع الخاص الّتي دمّرها الاحتلال، خلال عدوانه المتكرّر على قطاع غزّة [25].

ب. التحدّيات المتعلّقة بوجود الاحتلال الإسرائيلي وسياساته القمعيّة والتدميريّة:

فالاحتلال ما زال يحاصر قطاع غزّة بإحكام منذ العام 2000 وحتى يومنا هذا، ويسيطر على معابر التجارة الداخليّة والخارجيّة مع القطاع، ويعيق حركة رأس المال، هذا فضلاً عن أنّ عدم وضوح الرؤية بخصوص اتفاقيّات الحلّ النّهائي للقضية الفلسطينيّة، يؤثّر على حجم الاستثمار الخاص في قطاع غزّة، إلى جانب حالة الانقسام الّتي أشرنا إليها سابقاً [26].

ت. التحدّيات المتعلّقة بتشوّه العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص:

يُفترض أن تكون العلاقة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص علاقة شراكة تكامليّة، تقوم على تولّي القطاع الخاص مسؤوليّة الأنشطة الإنتاجيّة، وقيادة عملية التنمية الاقتصاديّة، مقابل أن تقوم السلطة بتوفير الأسباب الّتي تسهّل وتشجّع القطاع الخاص على القيام بدوره بشكلٍ فعّال، كتطوير خدمات البنية التحتيّة، وإجراء الإصلاحات القانونيّة، وسنّ التشريعات المنظّمة للعمل، وتوسيع المنافذ التجاريّة، وتطوير التّبادل التّجاري المباشر مع العالم الخارجي، سواء في مجال الاستيراد أو التصدير.

إلّا أنّ ممارسات الحكومة في قطاع غزّة، جعلت علاقتها مع القطاع الخاص علاقة تنافسيّة وليس تكامليّة، وتدخّلت في آلية عمل السوق بعدّة أشكال كالاحتكارات العامّة، والاستثمار في شركات القطاع الخاص، أو منح بعض الاحتكارات والامتيازات لبعض المؤسّسات، على أسس غير تنافسيّة، ودون إقرار اللوائح القانونيّة الّتي تراقب وتضبط ممارسات المؤسّسة صاحبة الاحتكار [27].

ث. التحدّيات المتعلقة بتجارة الأنفاق:

استُخدمت الأنفاق في بداية حفرها بين قطاع غزّة والأراضي المصريّة، لتوفير السلع الأساسيّة لسكّان قطاع غزّة، كالمواد الغذائيّة والألبسة والمحروقات، ولكن بعد منتصف العام 2010، اتّخذت إسرائيل قراراً بتخفيف الحصار المفروض على قطاع غزّة تدريجيّاً، وسمحت للتّجار الغزّيّين باستيراد بعض السلع الاستهلاكيّة، وبالتّالي انخفضت السلع الاستهلاكيّة المهرّبة عبر الأنفاق بشكلٍ كبير، واتّجه تجار الأنفاق نحو سلع أخرى مثل الأسمنت والحديد وغيرها.

المشكلة الرئيسيّة المرتبطة بتجارة الأنفاق، والّتي أثّرت على القطاع الخاص بشكلٍ مباشر، تمثّلت في الغياب التّام لإشراف الحكومة على السلع المهرّبة إلى قطاع غزّة، فعمد تجار الأنفاق إلى تهريب السلع الرخيصة، دون الاهتمام بأيّ معيار من معايير الجودة، فكانت منافساً قويّاً للسلع المحليّة، ممّا ألحق خسائر كبيرة في مؤسّسات القطاع الخاص، الّتي قلّصت حجم إنتاجها بشكلٍ كبير [28].

ج. هناك مجموعة أخرى من التحدّيات تشكّل عائقاً كبيراً أمام انطلاق القطاع الخاص:

منها ما يتعلّق بالإطار القانوني الفلسطيني، كضعف أداء مؤسّسات القانون، وتعطيل المجلس التّشريعي، والغموض الذي يلفّ ملامح الحلّ النّهائي، وامتداد فترة الحلّ المؤقت إلى أجلٍ غير مسمّى، ومنها ما يتعلّق بضعف البنية التحتيّة في قطاع غزّة، والّتي دمّرها الاحتلال بشكلٍ كامل، خلال عدوانه المتكرّر على قطاع غزّة، ومن هذه التحديّات ما يتعلّق بالصعوبات الإداريّة والتّشغيل، كصغر حجم المؤسّسات الاقتصاديّة، وانخفاض نسبة رأس المال للعمل، وأخيراً التحديّات الّتي تتعلّق بانخفاض المستوى التّكنولوجي المستخدم، فالقطاع الخاص المحاصر في قطاع غزّة منذ سنوات طويلة، لم يستطع مواكبة التّكنولوجيا العالميّة الّتي تتقدّم وتتطوّر في كلّ لحظة.

رابعًا: الآفاق الممكنة لتنشيط طلب القطاع الخاص على العمالة في قطاع غزّة

1. آليّات تفعيل دور القطاع الخاص:

يعتمد تفعيل دور القطاع الخاص على مدى توفر البيئة الاستثماريّة الملائمة، والكفيلة بتشجيع

القطاع الخاص على الاستثمار في مختلف القطاعات الإنتاجيّة والخدميّة في قطاع غزّة، ولتطوير البيئة الاستثماريّة لا بدّ من تضافر جهود كلٍّ من القطاع العام والقطاع الخاص، من خلال الإجراءات التالية:

أ. الإجراءات المطلوبة من الحكومة الفلسطينيّة [29]:

- توفير كافة أنواع الحماية والأمن للأفراد والممتلكات، والقضاء على أيّ مظاهر تشير إلى الانفلات الأمني، فالاستثمارات المحليّة والأجنبيّة لا تستقطبها سوى بيئة آمنة يسودها القانون.
- تطوير نظام التعليم بما يتلاءم مع احتياجات القطاع الخاص، وخاصّةً التعليم المهني.
- توفير الخدمات العامّة بأسعار مخفّضة، وخاصّةً الخدمات الصحيّة، وخدمات النقل والاتصالات والتأمين.
- سنّ وتطوير وتعديل القوانين والتشريعات الاقتصاديّة، الكفيلة بحلّ النزاعات التجاريّة.
- إعادة تأهيل البنية التحتيّة، الّتي توفّر بيئة ملائمة وجاذبة للاستثمارات.
- تفعيل دور البنوك المحلّيّة في تمويل الاستثمارات المحلّيّة، وزيادة التسهيلات الائتمانيّة، وتوفير قروض استثماريّة للقطاع الخاص متوسّطة وطويلة الأجل.
- مساعدة مؤسّسات القطاع الخاص على فتح أسواق خارجيّة، وتسويق المنتجات الفلسطينيّة دوليّاً، من خلال المشاركة في المعارض التجاريّة الدوليّة.

ب. الإجراءات المطلوبة من القطاع الخاص [30]:

- يجب على القطاع الخاص تحمّل مسؤوليّاته السياسيّة والاجتماعيّة والبيئيّة والصحيّة تجاه المجتمع الغزّي، وذلك من خلال ممارسة الأنشطة الاقتصاديّة الّتي تعزّز الالتزام بمنظومة القيم السائدة في المجتمع، كممارسة الأنشطة التجاريّة الشرعيّة، ونبذ التهرّب الضّريبي.
- المشاركة في تعديل وتطوير القوانين والتشريعات الاقتصاديّة بما يخدم الاقتصاد، ويعزّز الحماية القانونيّة والتشريعيّة للمؤسّسات العاملة في القطاع.
- تحسين جودة المنتجات الفلسطينيّة من السلع والخدمات بما يطابق مقاييس الجودة العالميّة، سواء كانت هذه المنتجات معدّة للتّصدير أو الاستهلاك المحلّي.
- جمع المعلومات اللّازمة عن الأسواق العالميّة، كالأسعار، والتّكنولوجيا المستخدمة، ومقاييس

الجودة العالميّة.

2. القطاعات الريادية الواعدة بتنشيط طلب القطاع الخاص:

أشارت الكثير من الدراسات والتحليلات أنّ القطاع الخاص يمكن أن يكون له دور أكثر فاعليّة من خلال تركيز جهوده على القطاعات التالية:

أ. **القطاع الزّراعي** : يُعتبر القطاع الزراعي مصدراً هامّاً لتوليد فرص العمل، كما يوفّر قاعدة مدخلات متنوّعة لمختلف القطاعات الاقتصاديّة الأخرى، خاصّةً للقطاع الصناعي، ولكن تآكل القاعدة الإنتاجيّة لهذا القطاع الهام جعلت منه قطاعاً طارداً للعمالة وليس مستقطباً لها، فانخفضت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى 8.6% عام 2014 في قطاع غزة، وكذلك تراجعت نسبه مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلّي الإجمالي إلى 4.7% لنفس العام، وبالتّالي لابدّ من إعادة الاعتبار لهذا القطاع، من خلال المشاريع التحفيزيّة الّتي تهدف إلى زيادة مساحة الأراضي المرويّة، والتّحول إلى المحاصيل ذات القيمة المضافة المرتفعة، وتعزيز إنتاجيّة وصادرات القطاع الزراعي[31].

ب. **قطاع الصناعات التحويليّة:** ساهم هذا القطاع بحوالي 9.2% من الناتج المحلّي الإجمالي الغزّي لعام 2014, واستوعب 5.9% من الأيدي العاملة، ويُعتبر هذا القطاع من القطاعات الواعدة في محافظات غزة، حيث ساهم بأعلى قيمة مضافة، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث عدد المؤسسات بعد قطاع التجارة الداخليّة، وإذا ما حدث انفراج في الأنشطة الاقتصاديّة، فسيكون هناك إمكانيّة لمضاعفة عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويليّة، خاصّةً في الصناعات الّتي تحظى بإمكانيّات التصدير مثل الملابس والأثاث [32].

ت. **قطاع الإنشاءات** : يُعتبر قطاع الإنشاءات من الأنشطة الاقتصاديّة الهامّة في الاقتصاد الفلسطيني بوجه خاص, فقد ساهم بشكلٍ فعّال في الناتج المحلّي الإجمالي وبتشغيل الأيدي العاملة في قطاع غزّة قبل الحصار, ورغم أنّ قطاع الإنشاءات ساهم بحوالي 4.5% في الناتج المحلّي الإجمالي في قطاع غزة، واستوعب 2% فقط من الأيدي العاملة عام 2014, إلّا أنّ الانخفاض في هذه النسب لا يؤثّر في أهميّة هذا القطاع, فقطاع غزّة يعاني من نقص الوحدات السكنيّة وغير السكنيّة, وبالتّالي إطلاق مشاريع الإسكان اللّازمة لحلّ مشكلة هذا النقص, ستخلق طلباً كبيراً على كافّة فئات العاملين في مجال قطاع الإنشاءات, من

مهندسين وتقنيين وعمال مهرة وغير مهرة وسائقين .

ث. **قطاع الخدمات** : يساهم قطاع الخدمات بالنسبة الأكبر من الناتج المحلّي الإجمالي, والتي بلغت عام 2014 حوالي 67.4% في قطاع غزة, كما يستوعب النسبة الأكبر من الأيدي العاملة والتي بلغت 59.2% لنفس العام، ويحتوي قطاع الخدمات على حوالي 100 فرع من المنشآت داخل الأنشطة الرئيسيّة مثل تجارة الجملة، الفنادق والمطاعم والنقل والتخزين، والأنشطة العقاريّة والتّعليم والصحّة والخدمات الاجتماعيّة، ويتميّز هذا القطاع بالتّنوع الشّديد واعتماده على المنشآت الصغيرة، وبالتّالي فهو قطاع قابل للتطوير وبشكلٍ كبير، ولا يحتاج إلى معدّات وآلات وبنية تحتيّة مكلفة، وقد كان عدد المنشآت في كافّة فروع الخدمات قبل الحصار كبير, ومن ثمّ قطاع الخدمات في حال الانتعاش الاقتصادي بحاجة إلى تفعيل كافّة فروع الخدمات ومنشآتها, الأمر الذي من شأنه أن يزيد الطلب على العمالة الماهرة وغير الماهرة[33].

خامسًا: النتائج والتوصيات:

- **النتائج:**

- ارتبط ارتفاع معدّلات البطالة في قطاع غزّة بتفاقم حدّة الاختلالات الهيكليّة التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، بالإضافة إلى خصائص العرض والطلب على العمالة الفلسطينيّة في سوق العمل المحليّ والأسواق الخارجيّة (العربيّة والإسرائيليّة).
- اتسمت معدّلات البطالة في قطاع غزّة خلال الفترة موضوع الدراسة بالتقلّب الشّديد، وذلك تبعاً لسياسة الحصار والإغلاق المستمرّ، الّتي فرضتها إسرائيل على القطاع، بجانب الاعتداءات المتكرّرة خلال السنوات الأخيرة، الّتي لعبت دوراً حاسماً في معدّلات التشغيل والبطالة في قطاع غزّة.
- يعاني سوق العمل الفلسطيني في قطاع غزّة من التوسّع الكمّي في مؤسّسات التّعليم ومخرجاته، تسبّبت في التزايد المستمرّ في أعداد الخرّيجين، تزامن مع تدنّي القدرة الاستيعابيّة لسوق العمل الفلسطيني في قطاع غزّة، ومحدوديّة حجم هذا السوق.

- القيود الداخليّة والخارجيّة المفروضة على القطاع الخاص، والخسائر الفادحة الّتي تكبّدتها مؤسّسات ومنشآت القطاع الخاص، حدّت من قدرته على استيعاب فائض العمالة في قطاع غزّة.
- تعزيز مبدأ التكامليّة والشراكة الحقيقيّة بين القطاعين الخاص والعام، بحيث تكون شاملة لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة، سوف يساهم في تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار، وتحقيق دوره المنشود في حلّ مشكلة البطالة.

- **التوصيّات:**

- ضرورة تدخّل الحكومة الفلسطينية بشكل قوي وفعّال، لتعزيز دور القطاع الخاص كفاعل هام وأساسي في عمليّة التشغيل، من خلال إقامة علاقة شراكة حقيقيّة بين القطاعين العام والخاص، تستند إلى تكامل الأدوار بينهما، وذلك للشروع في معالجة التشوّهات الهيكليّة طويلة المدى في سوق العمل الغزّي.
- العمل على ربط الجهد الإغاثي بالنشاط التنموي، بحيث تتّجه الحكومة إلى توجيه نشاطات الإغاثة نحو القطاعات والنشاطات الاقتصاديّة الإنتاجيّة، الّتي تخلق طلباً كبيراً على العمالة في قطاع غزّة.
- ضرورة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، من خلال إنشاء صندوق يرعى برامج الإقراض التنموي لهذه المشاريع، وتقديم التسهيلات الائتمانيّة والخدماتيّة، والمساعدات الفنيّة والتدريبيّة، والاستشارات التسويقيّة لهذه المشاريع.
- ضرورة إصلاح النظام التعليمي والتدريبي، من خلال ربط نظام التعليم والتدريب المهني في قطاع غزّة، باحتياجات أسواق العمل المحليّة والخارجيّة، وتوفير برامج تدريبيّة متنوّعة ومتطوّرة لرفع كفاءة القوى العاملة، وتوفير برامج لإعادة تدريب العاطلين عن العمل لتحسين مهاراتهم وقدراتهم الفنية والعملية.
- العمل على توفير البيئة الاستثماريّة الملائمة والمحفّزة، والجاذبة للاستثمارات المحلّيّة والأجنبيّة.

المراجع

1. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** مسح القوى العاملة الفلسطينية– التقرير السنوي: 2013, رام الله، نيسان 2014, ص50.
2. **عبد الكريم، نصر:** قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية من واقع مسوحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 255, رام الله, 2014, ص74.
3. **مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية:** الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الضفة وغزة، تقرير ربع سنوي 1997, ص1.
4. **الهيئة العامة للاستعلامات:** التقرير الاقتصادي الفلسطيني 1994–1999, البنك الوطني للمعلومات/ قطاع الاقتصاد، الطبعة الأولى، فلسطين، شباط 2001، ص 97. انظر أيضاً: **مقداد، محمد وآخرون:** مشكلة البطالة في قطاع غزة وسبل علاجها، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة, 13–15 فبراير 2006.
5. **حلس، رائد وعيسى، محمود:** مصادر الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني: بحث مقدم إلى المؤتمر الفلسطيني الرابع لتنمية الموارد البشرية – شركاء في تحدي البطالة وتأمين مستقبل أفضل للخريجين، مركز تنمية الموارد البشرية – جامعة فلسطين الأهلية، بيت لحم, 25–26 حزيران 2014, ص13.
6. **معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس:** ورقة خلفية جلسة طاولة مستديرة رقم (6) – تحديات إعادة الإعمار والإنعاش الاقتصادي في قطاع غزة إثر العدوان الإسرائيلي الأخير، ماس، رام الله, 2014, ص7.
7. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2014, رام الله – فلسطين، نيسان 2015,
8. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** الواقع العمالي في فلسطين لعام 2014 عشية اليوم العالمي للعمال, 2015/04/29, الموقع الالكتروني: http://www.pcbs.gov.ps.
9. **العجلة، مازن صلاح:** المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية – المؤشرات والمحددات، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 14, العدد 1, غزة, 2012, ص154.
10. **حلس، رائد وعيسى، محمود:** مرجع سبق ذكره، ص 15.
11. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي: 2014, مرجع سبق ذكره، ص62.
12. **العجلة، مازن:** معوقات تطور ريادة الأعمال في فلسطين، مجلة مركز التخطيط الفلسطيني، العدد 36- 35, غزة, 2012, ص12.
13. **حسونة، كمال:** إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر أجندة العمل الاقتصادي الفلسطيني في بيئة متحولة، ماس، رام الله، فلسطين، حزيران 2005، ص100.
14. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة 2000–2005, رام الله، فلسطين, 2008، ص41.

15. **نفس المرجع السابق.**
16. **العجلة، مازن:** الفرص الاقتصادية وتحديد احتياجات سوق العمل في محافظات غزة، بحث غير منشور، غزة، فلسطين، أكتوبر 2012، ص17.
17. **نفس المرجع السابق:** ص18.
18. **صبيح، ماجد وأبو عليا، مأمون:** خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد–سلسلة الدراسات التحليلية الوصفية، رام الله، فلسطين، أغسطس 2002، ص35.
19. **الجعفري، محمود:** دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل 1995–2005, أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي 2006, البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها، ماس، رام الله، فلسطين 2006، ص84.
20. **أبو شكر، عبد الفتاح:** سوق العمل في إسرائيل، أوراق العمل ووقائع المؤتمر السنوي 2006, البطالة في الأراضي الفلسطينية: واقعها وخيارات مواجهتها، ماس، رام الله، فلسطين 2006، ص65.
21. **العجلة، مازن:** الفرص الاقتصادية وتحديد احتياجات سوق العمل في محافظات غزة، مرجع سبق ذكره، ص19.
22. Mehrene Larudee, Who Shared the Fruits of Growth in the Palestinian Economy2006-2010? MAS, Ramallah, 2012,P. 33.
23. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** مسح القوى العاملة الفلسطينية– التقرير السنوي: 2010, رام الله، فلسطين، 2011, ص67.
24. Mehrene Larudee, OP. Cit, P.34.
25. Reham Al Wehaidy; Private Sector: Impact of the Gaza blockade and strategies to cope with the consequences, Working Paper Presented to Conference "The Gaza Blockade: addressing consequences and recovery strategies", Gaza, Palestine,2012, P11.
26. **حسونة، كمال:** إطلاق قدرات القطاع الخاص الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص102.
27. **عيسى، محمود:** الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2013، ص84.
28. Reham Al Wehaidy, OP. Cit, P.12.
29. **مكحول، باسم وآخرون:** سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربيّة وقطاع غزة – البدائل المتاحة، ماس، رام الله، فلسطين 2001، ص69.
30. **النصر، محمد:** مواجهة الأزمة الاقتصادية الراهنة وآفاق الخروج منها من وجهة نظر القطاع الخاص، بحث غير منشور، فلسطين، حزيران 2002، ص33.
31. **مؤسسة بورتلاند ترست:** ما بعد المعونات الاقتصادية: مبادرة القطاع الخاص الفلسطيني للاستثمار للنمو والتشغيل، رام الله, 2013، ص9.

32. **الجعفري، محمود:** دور القطاع الخاص الفلسطيني في توليد فرص العمل 1995-2005, مرجع سبق ذكره، ص98.
33. **العجلة، مازن:** الفرص الاقتصادية وتحديد احتياجات سوق العمل في محافظات غزة، مرجع سبق ذكره، ص37.